مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 2 ص 99-118

الحراك الشبابي الفلسطيني بين قوة التغيير وضعف التنظيم

حسن صالح أيوب

Hasan.ayoub@najah.edu

جامعة النجاح الوطنية – نابلس

تاريخ الاستلام 2013/5/29 تاريخ القبول 2013/8/19

الملخص: تهدف هذه الورقة إلى تقييم الفاعلية التنظيمية لما يعرف بالحراك الشبابي الفلسطيني. منذ ما يقارب الثلاث سنوات، أي منذ انبثاق هذه الظاهرة الفريدة في الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية، فإنها (أي ظاهرة الحراك) قد اتسمت بعدم الثبات، التذبذب في الفاعليات، وقلة المشاركة. بالرغم من توفر الفرصة السياسية، إلا أن ثمة معيقات ذاتية وموضوعية تمنع الحراك الشبابي الفلسطيني من التطور والارتقاء إلى مستوى يمكنه من التصدي للتحديات السياسية، الاجتماعية، والوطنية التي تواجه الشعب الفلسطيني اليوم. تجادل هذه الورقة بأن ضعف، أو غياب، التنظيم –وهو الخاصية الأبرز للحراك– يلعب دورا حاسما في الحد من قدراته على العمل الفعال والمبادر. بالاستناد إلى نظرية الحركات الاجتماعية، ونظرية "سياسيات الاعتراض"، فإن هذه الورقة تتناول تأثيرات البنية التنظيمية العشوائية والمفتتة للحراك الشبابي الفلسطيني على الحد من قدرته على التعبئة، وعلى اكتساب الفاعلية السياسية، وكذلك الشرعية الاجتماعية الضرورية. هذه هي الشروط الرئيسية التي ينبغي توفرها لكي يتحول هذا الحراك إلى قوة قاطرة في طليعة حركة اجتماعية شاملة.

Abstract: This research paper aims at assessing the organizational effectiveness of Palestinian youth movement/s; the dubbed *Hirak Shababi*. For almost three years since the emergence of this phenomenon, it has been characterized with inconsistency, intermittent activities, and lack of constituency. In spite of the available political opportunity structure, there are certain objective as well as subjective obstacles that impedes the Palestinian *Hirak Shababi* from the development into a wide-range coherent social movement that may address political, social, and national challenges facing the Palestinian people in the current day. This paper argues that the lack of organization, which is the most striking feature of the Palestinian *Hirak shababi* plays a decisive role in crippling the movement. Drawing on the theory of social movements, and the theory of contentious politics, the paper addresses the effects of sporadic structure of the movement that undermines its ability to mobilize, to earn political efficacy and necessary social legitimacy that may, under the prevailing conditions, turn the movement into a leading force for the emergence of a mass social movement.

مقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية ظاهرة متميزة في تاريخ النضال الوطني، وتاريخ البنية الاجتماعية–السياسية الفلسطينيين تمثلت في التحركات الشبابية التي عمت مختلف مناطق تواجد الشعب الفلسطيني على أرض وطنه وخارجها. إن ما اصطلح على تسميته "الحراك الشبابي" الفلسطيني، وإن تفاوتت معدلات شدته وانتظامه وعناوينه في هذه المناطق، عكس تشابك وتداخل عاملين هامين: الأول هو وجود حيز من الفراغ السياسي والتنظيمي الذي تركه تراجع الدور الكفاحي/النضالي والسياسي للتنظيمات الفلسطينية المنخرطة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بعد اتفاقات أوسلو سنة 1993. إن هذا الفراغ، الذي استطاعت القوى الإسلامية الفلسطينية احتلال جزء هام منه حتى العام 2007 (تاريخ الانقسام الفلسطيني الداخلي)، عاد ليتسع وتزداد أهمية تعبئته بعد هذا التاريخ. أما العامل الثاني المرتبط بالأول موضوعيا فيتمثل في تداعيات تراجع دور م.ت.ف السياسي وانحسار مساحة الوظائف التي أدتها في خدمة القضايا الاجتماعية للشعب الفلسطيني والحفاظ على هويته الجمعية عبر البنى المؤسسية للمنظمة.

إن هذا التراجع كان مرتبطا وناتجا، إلى حد كبير، عن نشوء السلطة الفلسطينية. لسنا هنا بصدد تحليل التعقيدات الناجمة عن هذا الإحلال السياسي والتنظيمي بقدر ملاحظة أن هذه الثنائية لم تترافق مع أنجاز مشروع التحرر الوطني مما خلق تشوها في البنية الوظيفية لكلا الإطارين (السلطة والمنظمة) وحد من قدرة كل منهما على النهوض بأعباء التعبير عن مطالب الشعب الفلسطيني الوطنية/السياسية والاجتماعية. في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967 نتج عن إنشاء السلطة الفلسطينية واقع اجتماعي–اقتصادي فريد وتجلى في تغير انعطافي في طبيعة القوى الاجتماعية الناشطة سياسيا استنادا لواقع جديد تبلورت في سياقه مطالب سياسية واجتماعية جديده مرتبطة بوجود السلطة الفلسطينية، ليس أكثرها أهمية مطالب الديمقراطية، والمظالم الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وما يرتبط بها من مشكلات التوزيع.

محددات البحث: المشكلة، السؤال، والفرضية

في ظل الواقع الجديد –العجز البنيوي الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية مترافقا مع الانحسار الذي أشرنا إليه في قدرات ووظائف م.ت.ف، مضافا إلى عجز الأشكال التنظيمية القائمة عن تشكيل بديل ذو اقتدار تمثيلي وسياسي وتنظيمي– طرح أمام الفلسطينيين تحد صعب لإفراز أشكال تنظيمية جديدة قادرة على التعاطي مع هذا الواقع. لقد تشكل الحراك الشبابي الفلسطيني في إطار هذه الشروط الموضوعية والتي لاتبرر وحسب أهميته من حيث المبدأ وإنما كذلك تصوغ مهماته والتحديات التي

يجابهها. إن الظرف الموضوعي الذي انبثق في سياقه حراك الشباب الفلسطيني بأجندته الوطنية/السياسية والاجتماعية يقدم له الفرصة والحيز للتقدم تنظيميا ووظيفيا باعتباره قاطرة لحركة اجتماعية–سياسية ذات عمق وامتداد كبيرين. بذات الوقت يضع هذا الظرف قيودا وتحديات جسيمة تتطلب من هذا الحراك إتقان التعامل معها وتذليلها كما نشير أدناه. إن الفرصة السياسية والتنظيمية المتاحة أمام هذا الحراك لم تترجم بعد إلى حضور فعال يتسم بدرجة ثبات نسبي وفاعلية قائمة على التحشيد، الأمر الذي يستدعي البحث المنهجي عن أسباب هذا التناقض الظاهر.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال: ما هي أهم العوامل التي تحد من قدرة الحراك الشبابي الفلسطيني على إظهار قدرة أكبر من الثبات النسبي في فعالياته وتأثيره على المنظومة السياسية الفلسطينية؟ وهل تتوفر للحراك الشروط اللازمة ليشكل نواة أو قوة دافعة لتشكل حركة اجتماعية فلسطينية شاملة؟

للإجابة عن هذا السؤال نفترض بأن غياب الهيكل التنظيمي للحراك الشبابي الفلسطيني قد حد من قدرته على التحشيد اللازم لاكتساب الفاعلية السياسية والاجتماعية التي تمكنه من إظهار درجة عالية من الاستمرارية والثبات النسبي. إن غياب البنية التنظيمية، بالرغم من توفر الفرصة السياسية قد أسهم جوهريا في شرذمة الحراك والحد من قدرته على تبني برنامج وطني/سياسي جامع يوفر الرافعة اللازمة لكي يتحول الحراك إلى قوة دافعة لتشكل حركة اجتماعية شاملة.

يتناول هذا البحث في القسم الأول طبيعة، نشوء، وسمات الحراك الشبابي الفلسطيني ومكوناته المختلفة وهل يشكل حالة تنظيمية وبرنامجية ذات بناء تنظيمي متماسك أم تشكيلات يصعب تأطيرها في سياق تنظيمي أو برنامجي متسق. في القسم الثاني نناقش أبرز الإنجازات التي حققها هذا الحراك على المستويات الوطنية/السياسية، البناء الديمقراطي الداخلي، والتأثيرات الديمقراطية للحراك على بيئة العمل السياسي الفلسطيني. انطلاقا من تقييم مساهمات وإنجازات الحراك الشبابي نحاول الوقوف في القسم الثالث على أهم التحديات والمشكلات الذاتية والموضوعية التي تجابه الحراك، ومن ثم نقدم تصورا أوليا لإستراتيجية عمل تقوم على تأطير مفاهيمي للحراكات الشبابية بوصفها بؤرة لتشكل حركة اجتماعية–سياسية شاملة.

لكي نعطي هذه المنهجية عمقها المفاهيمي فإن هذه الورقة تستند إلى إطار نظري يدمج بين مفاهيم الفرصة، سياسات الاعتراض (الاحتجاج)، والقدرة التنظيمية بينما تلتزم بمنهجية دراسة الحالة وتتبع العمليات process tracing. يقوم هذا المنهج على إجراءات بحثية تهدف لاستكشاف العمليات التي بمقتضاها تتحول الشروط (الظروف) التي نشأت في إطارها الظاهرة محل البحث إلى

مخرجات محددة(**ديلا بورتا 2008: 224**). لقد نشأ الحراك الشبابي الفلسطيني في ظل شروط بنيوية وديناميات سياسية لعبت دورا حاسما في سماته واليات عمله، والتي بدورها حدت من قدرته على لعب دور سياسي/وطني يتسم بالثبات النسبي. إن الحراك الشبابي الفلسطيني هو حالة من حالات الحراك الشبابي العربي الذي أسهم جوهريا في إحداث تغييرات سياسية عميقة في عدد من البلدان العربية. مقاربة الحراك الشبابي الفلسطيني كدراسة حالة تمكننا من التقصي العميق للمعطيات التجريبية التي تمثل محددات نشأته وشروط تطوره. استنادا إلى ذلك فإن الفرضية التي يسعى هذا البحث إلى استكشاف مدى قدرتها التفسيرية هي فرضية عاملة تهدف ليس فحسب للكشف عن ماذا نعني بالحراك الشبابي الفلسطيني وما هي سماته، بل كذلك معرفة كيف ولماذا اكتسب هذه السمات بالتركيز على اللاعبين الأساسيين. إن منهجية تتبع الحالة (العمليات) هي فحص دقيق للأسباب التي يقدمها اللاعبون لسلوكهم. بما هي كذلك، فهي منهجية تمحص العلاقة بين القناعات والسلوك: بين مرجعيات وقناعات اللاعبين وبين النتائج(**ديلا بورتا 2008: 223**). يقدم هذا البحث استخلاصات مصدرها الأولي قادة الحراك أنفسهم كأساس تحليلي.

قبل الدخول في هذه الورقة ثمة ملاحظة منهجية وموضوعية ينبغي أخذها بعين الاعتبار وهي بأن هذه الورقة تتناول واقع الحراك الشبابي الفلسطيني حتى بداية العام 2013. إن هذا التحديد يقصد منه التوضيح بأن حدود الورقة زمنيا هي حتى هذا التاريخ، الأمر الذي يعني بأن واقع وأنشطة الحراك بعده ليست في نطاق المعالجة. إلى جانب ذلك، فإن التراجع الملموس والكبير في دور وفاعلية الحراك الشبابي في العام 2013 يقدم مؤشرا دالا على مصداقية ما سنذهب إليه في هذه الورقة من أن السمة الأساسية للحراك هي عدم الثبات والموسمية الناجمة إلى حد كبير عن غياب الإطار أو البنية التنظيمية للحراك. لقد برزت بين أواخر العام 2012 وأوائل العام 2013 عدد من التجارب مثل حركة "شباب بنحب البلد" وحركة "ساند" والتي ما لبثت أن توارت عن مسرح صناعة الحدث. لعل التحركات الأبرز في هذا المجال كانت تجارب "باب الشمس" و"أحفاد يونس" ومثيلاتها والتي شاركت بها العديد من القوى الشبابية والتي ما لبثت أن تراجعت.

(1): الإطار النظري (المفاهيمي)

تناولت بعض الدراسات والمقالات بالتحليل ظاهرة الحراك الشبابي الفلسطيني من زوايا متعددة. يجمع بين هذه الدراسات اهتمامها بتشخيص الظاهرة من حيث نشأتها وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها. إلا أن أي من هذه الدراسات لم يقدم تحليلا منهجيا للحراك الشبابي الفلسطيني يتجاوز الوصف نحو التفسير والفهم المعمق لمشكلات الحراك الذاتية والموضوعية، بخاصة تلك العلاقة بين

السمات التنظيمية للحراك من جهة، وموسمية وتذبذب فاعلياته ومحدودية تأثيره السياسي من الجهة الثانية.

يقدم الباحث رامي مراد (2012) وصفا لطبيعة الحراك الشبابي الفلسطيني باعتباره ظاهرة خارجة عن المألوف الفلسطيني في تشكل الهياكل السياسية. ويرى الباحث بأن هذه الظاهرة تعكس الواقع الجديد الذي يعيشه الشباب الفلسطيني. من ناحيته يثير الباحث خليل شاهين (2012) نقاشا لرؤية معيارية لما يمكن أن يحققه الحراك الشبابي الفلسطيني وما يتطلبه ذلك من شروط. لا تخلو الدراسات السابقة من تحليلات رصينة ومنهجية للحراك الشبابي الفلسطيني من حيث نشأته ودلالاته وتداعياته السياسية والاجتماعية. تبرز في هذا المجال دراسة المركز الفلسطيني للأبحاث ودراسة السياسات (مسارات) (2012) المعنونة: "حراك أيلول الفلسطيني وولادة الاحتجاج الاجتماعي" وتتناول ظروف نشأة هذا الحراك المرتبطة بأزمة السياسة الفلسطينية وانكفاء البنى السياسية القائمة إلى جانب تراكم عوامل الاحتجاج الاجتماعي. في ذات السياق يقدم فادي قرعان، الناشط القيادي في الحراك الشبابي الفلسطيني رؤية تحليلية لواقع الحراك من خلال مناقشة مشكلة الشعار الناظم له وما يعترض سبيل هذا الحراك من معيقات أهمها غياب الشعار الفعال.

لا يستنفذ هذا العرض الموجز كل ما كتب عن الحراك الشبابي الفلسطيني –وهذا ليس غرض هذا البحث– وإنما يعرض للمحاولات الجادة لفهم هذه الظاهرة، والتي يصعب الحكم على دينامياتها ومالاتها بحكم قصر عهدها. إن ما يقدمه هذا البحث هو محاولة مختلفة من حيث منطلقاتها النظرية. هذه المحاولة هي دراسة كيفية تقوم على فهم الحراك الشبابي الفلسطيني باعتباره حركة اجتماعية. تتناول هذه الورقة الحراك الشبابي كظاهرة سياسية اجتماعية يمكن فهمها وتحليلها في إطار نظرية الحركات الاجتماعية، وبخاصة مفهومي تعبئة الموارد و سياسات الاعتراض (الاحتجاج) contentious politics وعلاقتهما بالبنية التنظيمية للحركة الاجتماعية. كلا المفهومين يمكناننا من التعامل مع العناصر المكونة للحراك كنسق تنظيمي متماسك. إن ما يشكل الحركات الاجتماعية هو بالأساس عنصري الاحتجاج وحشد الموارد بهدف التغيير(**انظر أوبرشال 1973 Social Conflicts and Social Movements**)، والحراك الشبابي بهذا المعنى هو تنظيم اجتماعي يتشكل لحشد ودمج الموارد (الناس، المال، والأدوات) بهدف التغيير السياسي والاجتماعي(**زالد ومكارثي 1979: 3The Dynamics of Social Movements**)

إن هذه النظرية تنظر إلى الحركات الاجتماعية من زاوية مشكلات التعبئة (الحشد)، وصناعة الاحتجاج والخيارات(**انظر تيللي 1973 وأوبرشال 1973 Contentious Politics**) وهذه

المشكلات ترتبط ارتباطا وثيقا بالبنية التنظيمية للحركة الاجتماعية أيا كان مصدر احتجاجها ومطالبها. تسعى هذه المقاربة إلى فهم طبيعة القوى المكونة للحراك وهوياتها السياسية المتشكلة في ظل الفرصة السياسية التي تتيحها حالة التراجع الواضح للبنى السياسية الفلسطينية الراهنة. إن هذا الأساس النظري يهدف إلى فهم أسباب نشوء الحراك عبر تفكيكه إلى مكوناته ومن ثم إعادة بناء هذه الأسباب لتفسير كيف وصل الحراك إلى واقعه الراهن من زاوية نظرية قبل الولوج في المعالجة التجريبية لهذه الظاهرة.

تدلنا النظرية بأن الحركات الاجتماعية تتشكل وتتحدد طرق عملها تبعا للموارد الاقتصادية، السياسية، والتنظيمية وأهمها القدرة على الاتصال باعتبار أن السمة الأساسية للحركة الاجتماعية هي سعيها للتأثير السياسي من خلال عملية تنظيمية تتصدى للسؤال الأساسي الذي يواجه الحركة وهو: كيف يمكن للناس في الحركة/ التنظيم، حشد الموارد، وتوجيهها بشكل فاعل (**زالد ومكارثي 1979: 9**). إن نشوء هذه الحركات ينبع من الواقع الاجتماعي والسياسي الذي ينطوي على مصادر الاحتجاج. إلا أن وجود مصادر الاحتجاج هو شرط غير كاف، رغم ضرورته، لتشكل حركة اجتماعية. فعملية التحشيد وتعبئة الموارد سعيا للتغيير هما الأساس التنظيمي لتحويل الاحتجاج إلى حركة سياسية مؤثرة. إن العوامل البنيوية (كالتي أشرنا إليها أعلاه) إضافة إلى العوامل الانية التي تعجل في تكوين الحركة الاجتماعية كالتي تتوفر في الواقع الفلسطيني (المستجدات اليومية في تطور الصراع والتطورات في المنظومة السياسية الفلسطينية ذاتها) تتحول إلى عملية اعتراض واحتجاج جماعي عبر التنظيم والحشد الذي يجعل من الحركة لاعبا سياسيا في إطار عملية الاحتجاج.

تعرف سياسات الاحتجاج بأنها مطالب لمجموعات اجتماعية منظمة تستخدم أشكال الفعل الجماعي لتحصيل مطالبها استنادا إلى تحالفات تستغل بنية الفرص السياسية المتاحة أمامها. سياسات الاحتجاج تقوم على: الاحتجاج (أي الاعتراض على السلطة المتنفذة)، الأداء (أي الفعل الجماعي المنظم)، والسياسة (أي أن المطالب هي من طبيعة سياسية وتقوم بها عناصر ذات هويات سياسية تدخل في صراع سياسي مع منظومة السيطرة السياسية مصدر الاحتجاج)(**تيللي وتارو 2007: 4-11، 27-29**). يساعدنا مفهوم سياسات الاعتراض في تحديد عوامل التحشيد من خلال فهم الاليات التي بمقتضاها تتبلور الحركة الاجتماعية وهي: تعريف المجموعات التي أصبحت فاعلة سياسيا في إطار الحركة، كيف تعمل هذه المجموعات على رسم تخومها التنظيمية وتبلور شخصيتها السياسية بالعلاقة مع غيرها من البنى السياسية القائمة، تحديد مقدار الاعتراف (الشرعية) الذي ستحظى به الحركة من خارجها (إي من إطارها الاجتماعي الأشمل)، وأخيرا تكوين هوية سياسية جمعية جديدة للحركة من خلال تنسيق مكوناتها. إن مجمل هذه العوامل هي التي تحول

الحركة الاجتماعية، في هذه الحالة الحراك الشبابي الفلسطيني، إلى نسق سياسي اجتماعي يستمد قدرته على الفعل المتصل من إمكانياته التنظيمية. إن غياب البنية التنظيمية يفقد سياسات الاعتراض (الاحتجاج) دينامية التواصل عبر حشد التحالفات والاستجابة الجماهيرية التي تأتي كنتاج لعمية البناء التنظيمي.(**العمر 2010: 34-36**)

نخلص من ذلك إلى أن الحراك الشبابي الفلسطيني، باعتباره أحد أشكال حركات الاحتجاج الاجتماعي الهادف إلى التغيير السياسي والاجتماعي، هو ظاهرة يمكن نظريا تحليلها من زاوية القدرات التنظيمية، سياسات الاعتراض، والقدرة على تحشيد الموارد. هذا التحليل يمكننا من الإشارة إلى سبب/أسباب القدرة المحدودة لهذا الحراك على تعبئة موارده، وعلى استمرارية فاعليته، وبالتالي الإمكانية الفعلية لتحوله إلى حركة اجتماعية شاملة، ألا وهي ضعف البنية التنظيمية وتداعياتها. نتناول تاليا السؤال المؤسس لتفسيرنا والمتعلق بطبيعة الحراك: هل هو حراك أم حراكات. نتناول في الجزء الذي يليه واقع الحراك وإنجازاته. يبحث الجزء التالي بالمشكلات والتحديات التي تواجه الحراك قبل الانتقال إلى تقديم إطار لرؤية استراتيجية للنهوض بالحراك الشبابي الفلسطيني كحركة احتجاج سياسي-اجتماعي منظمة وفاعلة ومؤثرة.

(2) الحراك الشبابي الفلسطيني: حراك أم حراكات؟

يقوم في الأوساط المتابعة للحراك الشبابي الفلسطيني إجماع على التأريخ لانطلاقته بالعودة إلى اذار 2011، حيث كانت مسألة إنهاء الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني تتصدر جدول أعمال القوى الشبابية في بواكيرها. يذكر بهذا الصدد أن أحد أبرز هذه الحراكات المبكرة قد انطلق من قطاع غزة مع الإعلان عن تشكيل "ائتلاف 15 اذار الشبابي" والذي عقد أول مؤتمراته للتصدي للانقسام في 2011/5/31 في مدينة غزة. لقد التقت جهود المنظمات الشبابية الفلسطينية في أكثر من موقع حول شعار "إنهاء الانقسام الفلسطيني" في هذا اليوم. إلا أن العناوين المتعددة تحت سقف ما بات يعرف بالحراك الشبابي تعكس وجود حالة الاختلاف حول منطلقات ومضمون الحراك بالرغم من الاتفاق الواسع على الأهداف[1]. إن الانطباع السائد بوجود حراك لا ينبغي أن يخفي الواقع القائم بأن ثمة

1 أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام المتخصص بفئة الشباب الفلسطيني الذي نفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"، أن 87% من الشباب لديهم الثقة بقدراتهم على قيادة الدولة الفلسطينية في المستقبل المنظور، معبرين بغالبية قدرها (52%) عن تأييدهم لحل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967، في حين يعتقد 54% من الشباب بان المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه

حضور (وإن تفاوتت قوته) لعدد من التجمعات الشبابية. إن هذا الواقع قد انعكس على القدرة التنظيمية للحراك الشبابي الفلسطيني كحالة اجتماعية–سياسية. من الجدير ملاحظة أن نسبة كبيرة من الشباب الفلسطيني لا زال غائبا أو مغيبا عن نشاطات الحراك الشبابي رغم القناعة السائدة في أوساط الشباب الفلسطيني بقدرته القيادية وإمكاناته لإحداث التغيير[1].

يظهر استطلاع مركز أوراد عام 2012 ملاحظتين هامتين تشكلان مرتكزا للتأصيل التنظيمي للحراك الشبابي الفلسطيني باعتباره "حراك" وليس "حراكات": الأولى هي النسبة المتدنية للشباب المشاركين بفاعلية في العمل السياسي من خلال هياكل تنظيمية قائمة (الأحزاب والفصائل) إذا ما قيست بالنسبة المرتفعة للذين يمارسون نشاط سياسي بدون تأطير. هذه الأرقام تشير إلى ضعف قدرة الحراك الشبابي على الوصول لأعداد أكبر من الشباب الفلسطيني ضمن إطار منظم. الملاحظة الثانية تتعلق بتراجع قدرة الأشكال القائمة للعمل السياسي على التعبئة والاستقطاب في أوساط الشباب.

يسجل استطلاع "أوراد" ما يلي: "وصف 48% من المستطلعين أنفسهم بأنهم ناشطون سياسيا بينهم (15% ناشطون جدا، و33% ناشطون إلى حد ما). في حين، وصف 27% بأنهم غير ناشطين إطلاقا وحوالي الربع قالوا بأنهم ليسوا ناشطين إلى حد ما. ويصرح 23% من الشباب بأنهم ناشطون في الأحزاب السياسية (6% ناشطون جدا، 17% ناشطون إلى حد ما). وصرح حوالي أقل من الثلث بأنهم ليسوا ناشطين إطلاقا، بينما صرح 45% بأنهم غير ناشطين إلى حد ما". إن هذه النتائج تعزز ما ذهبنا إلية من أن الحراك الشبابي الفلسطيني يراوح بين الفرصة البنيوية المتاحة أمامه والمتمثلة بالفراغ السياسي والتنظيمي الذي تركته البنى القائمة بفعل عدم قدرتها على الوصول لجمهور عريض من الشباب الفلسطيني، هذا من جهة. من جهة أخرى يترك الانطباع المتزايد بأن ثمة عدد من العناوين للحراك، أي اعتباره حراكات، عنصرا يحول دون قدرة العمل الشبابي على تسجيل حضوره السياسي والتنظيمي المتمايز والمختلف عن واقع الشرذمة الفصائلي، الأمر الذي يفقد أعدادا كبيرة من الشباب الثقة بقدرة هذه الحراكات على تجاوز الموروث التنظيمي للبنى القائمة والذي اتسم بالفصائلية والتشرذم.

بالرغم من الأجندات المتقاطعة، وفي غالب الأحيان المتطابقة، لغالبية المجموعات الشبابية التي

الخاطئ. وفي نفس الوقت، فان 72% من الشباب صرحوا بأنهم مستعدون للمشاركة في تظاهرات ضد الاحتلال الإسرائيلي.

1 يظهر الاستطلاع أعلاه بأن 48 من الشباب الفلسطيني لم يشاركوا بأي عمل تطوعي

تعرف نفسها بالحراك الشبابي[1]، إلا أن الملاحظ هو وجود حالة من الانقسام الرأسي في مواقف وميول الشباب الفلسطيني في الشأن السياسي. إن هذا الانقسام هو انعكاس لحالة الاستقطاب الثنائي السائدة في المجتمع الفلسطيني والذي من شأن بروز تيار اجتماعي–سياسي وطني، قادر على أضافة عنصر تنوع ذو مغزى يمتلك الاقتدار السياسي والتنظيمي، تجاوزه. إن السعي لتأطير الحراك الشبابي الفلسطيني تنظيميا وسياسيا على قاعدة التنوع ووحدة الهدف والأدوات هو مهمة مركزية هدفها الأول هو تحويل حركة الشباب الفلسطيني إلى حراك يمثل طليعة حركة اجتماعية أوسع قادرة على سد الفراغ السياسي وإعادة الاعتبار للسياسة باعتبارها (أي السياسة في الحالة الفلسطينية) أداة تمكين الشعب من القوة اللازمة لإنجاز مشروع التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي. بهذا المعنى لم تتمكن القوى الشبابية المكونة للحراك الشبابي الفلسطيني من تحويل مصدر الاحتجاج العام على الأوضاع السياسية والاقتصادية/الاجتماعية إلى مصدر للحشد والتعبئة إذ بقيت مقيدة بتنافر بؤرها رغم تقاطع الأهداف والأجندات، مما حد من أمكانية تشكيل دينامية ديالكتيكية من العلاقة بين التنظيم والفاعلية. هذا ما يبرز من خلال تقديم جردة لما أنجزه الحراك في الفترة مدار البحث.

(3): الواقع والإنجازات

ليس من الصعب ملاحظة العمل المتنوع والمنتشر جغرافيا للحراك الشبابي الفلسطيني الذي جسدته العديد من المجموعات الشبابية عبر سلسلة من الفعاليات منذ العام 2011. لقد غطت هذه الفعاليات العديد من العناوين ذات الصلة بالواقع الوطني/السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي للشعب الفلسطيني

1 مثلا، يشير الناشط الشبابي أنس البرغوثي (2012، عدد 90، مجلة الدراسات الفلسطينية) إلى معضلة صياغة الشعارات الناظمة للحراك الشبابي الفلسطيني وما تعكسه من اختلاف حول عدد من القضايا السياسية المطروحة أمام الحراك مثل الانقسام الفلسطيني، وسؤال التسوية السياسية. في نفس الإطار يشير استطلاع مركز "أوراد" (المرجع أعلاه) إلى انقسام الشباب الفلسطيني حول ذات الموضوعات. يدل الاستطلاع أن غالبية بسيطة من الشباب الفلسطيني أيدت مبدأ حل الدولتين والمقاومة اللاعنفية السلمية، بالتزامن مع تأييدهم بغالبية كبيرة لمبادرة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، لقد صرح (52%) بأنهم يؤيدون حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967. في حين، يعارض 46% من الشباب هذا السيناريو. وأيد حوالي خمس المستطلعين العودة إلى المفاوضات دون أي شروط ، بينما أيد 37% العودة إلى المفاوضات ضمن شروط محددة أبرزها تجميد البناء الاستيطاني وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين وإطلاق سراح الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية. ويرفض 39% من المستطلعين العودة للمفاوضات في هذا الوقت بأي شكل من الإشكال.

والتي كانت حتى عهد قريب هي مهمات الحركة الوطنية الفلسطينية. لسنا هنا بصدد الرصد التفصيلي لهذه الفعاليات فثمة العديد من المساهمات التي توثق لهذه الأنشطة عن قرب1. إن مهمة هذه الورقة هي محاولة تأطير هذه الفعاليات تحت عناوين تشكل الأرضية لعملية صياغة استراتيجية قائمة على ترتيب أولويات النضال والتنظيم المقبلة. يمكن تلخيص هذا الواقع الناشئ عن الحراك الشبابي الفلسطيني وما يرتبط به من منجزات تحت العناوين الرئيسية التالية:

1- مطلب إعادة هيكلة منظومة العمل السياسي/الوطني الفلسطيني:

لقد نجح حراك الشباب الفلسطيني بتحويل الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني إلى قضية رأي فلسطيني عام عوضا عن كونها مسألة نخبوية فصائلية مغلقة. إن تلازم حالة الانقسام مع عمليات القمع السياسي والانقضاض على الحريات باسم الحفاظ على شرعية طرفي الانقسام أنتجت متلازمة مقابلة ترى في تجاوز الانقسام مطلبا مسبقا لإطلاق طاقات الشباب الفلسطيني واستعادة السمة الديمقراطية للنضال الوطني الفلسطيني. لعل شعارات الحراك الشبابي تظهر هذا الترابط مابين الكفاح الوطني، الوحدة الوطنية، ديمقراطية منظومة العمل السياسي، والشرعية (الشرعية النضالية والديمقراطية). بهذا المعنى فإن الحراك الشبابي هو الوريث الحقيقي لأبرز سمات الانتفاضة الأولى كفعل جماعي شعبي وديمقراطي أفرز قيادته الشرعية في خضم الفعل الكفاحي. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1991) أكبر وأهم الحراكات الاجتماعية-السياسية في التاريخ الفلسطيني المعاصر وفي العالم العربي في الربع الأخير من القرن الماضي. استطاعت الانتفاضة بتنظيمها الديمقراطي المزدوج، من أعلى لأسفل وبالعكس، أن تصمد بفاعلية لسنوات وأن تحشد الموارد وأن تحول مصادر الاحتجاج إلى فعل سياسي مؤثر كان لعنصر البنية التنظيمية دورا حاسما فيه، وهو ما لا يتوفر حتى اللحظة للحراك الشبابي الفلسطيني.

2- إعادة الاعتبار لمفهومي الكفاح militancy والعمل المباشر:

تعكس أنشطة الحراك الشبابي وعيا أصيلا لضرورات إعادة صياغة علاقة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي والطبيعة العنصرية لدولة الاحتلال باعتبارها علاقة صراع وليست علاقة تفاهم. إن الإحساس "بالطبيعية" السائد في الأوساط الفلسطينية إزاء واقع الاحتلال والتفرقة العنصرية قد أنشأ حالة من الوعي الزائف لطبيعة الصراع. لقد أسهمت السنوات القليلة الماضية بخلق بنية علاقات مشوهة مع دولة الاحتلال عنوانها الأبرز هو تراجع الفعل الكفاحي الجماعي للفلسطينيين، الأمر الذي

1 في هذا الشأن يمكن مراجعة: مشروع التواصل الفلسطيني 2011، أنس البرغوثي 2012، زيد الشعيبي وباسل الأعرج 2012

حول الاحتلال إلى مهمة سهلة ووضع إسرائيل في حالة هجوم شامل على الوجود الفلسطيني. يقدم الحراك الشبابي الفلسطيني نموذجا هو نواة لاستعادة المبادرة الكفاحية التي تصوب علاقات الصراع. فمن خلال الفعل المباشر: مسيرات يوم الأرض، التظاهر على تقاط التماس في الضفة وغزة وعلى بوابات سجون الاحتلال، المواجهات المنظمة ضد المشاريع الاستيطانية والجدار الفاصل...الخ قدم الحراك الشبابي الفلسطيني مرافعة رصينة ضد ذلك الإحساس "بالطبيعية". هذه المقاربة الجذرية للصراع ليس من شأنها فحسب تجاوز ثقافة "حزب الكنبة"، كما عبر عنها الشعيبي والأعرج (2012)، بل إعادة تقديم واستلهام ثقافة الكفاح الوطني. إن حركة المقاومة الشعبية في بلعين، نعلين، كفر قدوم، النبي صالح، وغيرها من المواقع هي أحد أبرز التعبيرات عن هذا البعد. في هذا السياق فإن تجربة الحراك الشبابي في الاعتراض على استمرار المفاوضات الفلسطينية–الاسرائيلية (مهما كانت الاسماء التي تطلق عليها)، وتعرية والاعتراض على سياسات "العون" والتمويل باعتبارها اليات للتحكم السياسي وتدجين الإرادة الفلسطينية تأتي في ذات الإطار.

3- الديمقراطية والعدالة الاجتماعية:

يلعب الحراك الشبابي دور الصوت العالي حيث تخفت أصوات الاعتراض السياسي على السياسات الفردية والتفرد بالقرار السياسي الفلسطيني من قبل طرفي الهيمنة على هذا القرار: فتح وحماس. إن أبرز مظاهر هذا الدور هو النشاط البارز للقوى الشبابية ضد الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء، المطالبة المتكررة لتحويل شعار إنهاء الانقسام إلى شعار فاعل من خلال ربطه بمطلب الانتخابات التشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني (انظر المراجع في هذه الورقة). إن من الملفت في هذا الصدد هو ذلك التقاطع بين مطلب الدمقرطة وبين مطالب العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص. ففي الوقت الذي يطالب فيه الحراك الشبابي بتمكين الشباب من المشاركة السياسية الفاعلة فإنه يطالب كذلك بفرص العمل ومحاربة الفساد وتطوير النظام التعليمي وزيادة فرص التعلم[1]. إن هذا التقاطع هو مؤشر ذو دلالة بالغة على عملية التهميش

[1] في هذا الإطار، بحسب استطلاع "أوراد" المشار إليه انفا، تنوعت أولويات الشباب الفلسطيني من حيث الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبطالة والفساد والتعليم والحريات الشخصية، فقد اعتبر 78% من المستطلعين الشباب بان قضية محاربة الفساد في المؤسسات العامة (مهمة جدا) بالنسبة إليهم، و18% قالوا بأنها قضية (مهمة). واعتبر 76% بان قضية الحفاظ على الحريات الشخصية (مهمة جدا)، و20% قالوا بأنها قضية (مهمة). وصرح 72% بأن قضية البطالة (مهمة جدا)، و13% صرحوا بأنها قضية (مهمة)، واعتبر 63% بان قضية تغطية تكاليف التعليم (مهمة جدا)، واعتبرها 13% بأنها قضية (مهمة). ويعتقد 60% بان قضية عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي (مهمة

المركب للشباب الفلسطيني، الأمر الذي يزيد من الإمكانية الموضوعية للحراك الشبابي ليكون نواة لحراك اجتماعي–سياسي قادر على تجاوز الاختلالات البنيوية في منظومة العمل السياسي الفلسطيني ومهماته الوطنية التحررية. لقد تغيرت بنية الفرص السياسية المتاحة أمام الحراك بفعل انتفاضات العالم العربي، وتراجع حالة القمع والتخويف التي صبغت الحياة السياسية الفلسطينية الناجمة عن الانقسام، ووصول التسوية السياسية مع إسرائيل إلى حالة انسداد. هذه الفرصة ربما بدأت نافذتها تضيق ومعها امكانية تحول هذا الحراك إلى قوة اجتماعية–سياسية شاملة.

بالمحصلة فإن الحراك الشبابي الفلسطيني يمثل حالة متميزة من ما يعرف بسياسات الاعتراض (**انظر تيللي وتارو 2007**)contentious politics والفعل الكفاحي لها خصوصيتها وحدودها، وكذلك تحدياتها، كما سيأتي في الجزء التالي. إن العمل الجلي الذي أسهمت به حركة الشباب حتى اليوم بقدر ما يعكس الإدراك الجدي للتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني على مختلف المستويات، فإنه يؤشر على حقيقتين متداخلتين: أولاهما غياب الالية التنظيمية القادرة على تحويل الحراك إلى حالة عامة وتعبوية (البعد الذاتي)، وثانيهما تعذر صياغة استراتيجية وطنية/سياسية تعطي للحراك الإحساس الغائب بوحدة الغاية، وهذا هو البعد الموضوعي المتعلق بطبيعة الصراع الوطني الفلسطيني وتحدياته.

(4): المشكلات والتحديات

لا يكفي النظر بتفاؤل إلى أن الشباب الفلسطيني هو المركب الأكثر حضورا وفاعلية تاريخيا في العمل الوطني وبخاصة في إطار الحركة الطلابية. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (وإلى حد ما الثانية) هي التجسيد الأبرز لهذه الحقيقة. إلا أن المشاركة الشبابية الفاعلة في إطار الحركة الوطنية –تاريخيا أيضا– كانت مشاركة مؤطرة في بنية سياسية تنظيمية تختلف نوعيا عن هذه السائدة في واقعنا الحالي والذي يسعى الحراك الشبابي للتمايز عنها باعتبار الحراك شكل تنظيمي مغاير. إن التجربة التاريخية، بهذا المعنى، تقدم لنا القليل للإفادة منه على صعيد عملية الحشد والتنظيم الشبابي في الواقع الفلسطيني الراهن. على حد تعبير عدد من القيادات في الحراك الشبابي فإن واقع اليوم تعتريه العديد من الاختلالات البنيوية التي تحتاج إلى إعادة صياغة، إذ "ثمة خطوة أساسية لاستعادة الأمل تتمثل في كسر احتكار الفصائل للسياسة، ودمقرطة القرار السياسي، لأن

جدا)، و25% قالوا بأنها قضية (مهمة). واعتبر 55% بان قضية التعامل مع حالة الملل في ظل غياب النشاطات الترفيهية (مهمة جدا)، و23% اعتبروها قضية (مهمة). واعتبر 48% بان قضية تغطية تكاليف الزواج بما في ذلك تجهيز المنزل (مهمة جدا)، و21% اعتبروها (مهمة).

جميع الأحزاب بدأت تتآكل الان وتفقد شرعيتها." هذا ما كتبه فادي قرعان، أحد أبرز قيادات الحراك.

إلا أن هذا الأمل يصطدم بتحديات يمكن تصنيفها تحت عنوانين رئيسيين: تحديات ذاتية لها صلة بواقع الحراك الشبابي كشكل مغاير وإبداعي للتنظيم السياسي–الاجتماعي، وتحديات موضوعية نابعة من بنية منظومة العمل السياسي الفلسطيني. ينبغي أن نشير هنا إلى أن سياسات الاحتلال الإسرئيلي تبقى هي التحدي الموضوعي الأكثر قدرة على تقييد وضرب الحراك الشبابي الفلسطيني إذا ما توصل إلى تقدير مفاده بأن هذا الحراك يشكل مصدر تهديد للسياسات الإسرائيلية، وهو ما لوحظ في القمع الوحشي لفاعليات المقاومة الشعبية وملاحقة واعتقال نشطاء الحراك الشبابي المقاوم للاحتلال. إن الذاتي والموضوعي هنا هما من عناصر منظومة العمل السياسي/الوطني الفلسطيني.

* **على صعيد التحدي الذاتي:** إن الاعتداد بالدور الريادي للشباب الفلسطيني لا يلغي حقيقة إحجام غالبية الشباب عن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسة والشأن العام. هذا ما تبينه الاستطلاعات (من ضمنها المشار إليها في هذه الورقة). إن هذا التحدي يتحول إلى مشكلة مركبة بحكم القراءة غير الدقيقة التي تقارن ما بين دور الشباب في الانتفاضتين الفلسطينيتين. إن مقالة "حزب الكنبة(**الشعيبي والأعرج 2012**)[1] –وعلى منوالها عديد الكتابات الشبابية– ترد إحجام الشباب إلى عدم توفر الشعار الناظم للعمل. إن الشعار، على أهميته، إنما هو صياغة تعبوية لإحساس جماعي بوحدة الهدف وتماسك الاجندة الاستراتيجية والأهداف المرحلية. بهذا المعنى فقد تميزت الانتفاضة الأولى بالوضوح الشديد للغاية والأهداف والوسائل. الأكثر أهمية هو البنية الديمقراطية لهياكل الانتفاضة الأولى (القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية) التي أفرزتها العلاقة الكفاحية والصدام مع الاحتلال. إن بروز قيادة جديدة ليس مسألة طوعية بقدر ما هو عملية إفراز منبثق من حالة الاشتباك السياسي على مستوى المجتمع الفلسطيني كله مع الاحتلال ومع البنى السياسية القائمة بهدف إعادة صياغتها بما ينسجم مع التحديات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني.

يبرز فيي هذا المجال ملاحظة بأن الحراك لم يتمكن حتى الان من امتلاك زمام المبادرة، إذ اقتصرت فاعلياته على الرد على واقع قصير الأمد وليس على اجتراح استراتيجية تحرك مدروس ويتسم بالتواصل. يمكن رد ذلك جزئيا إلى التنوع الكبير واليومي بالقضايا المطروحة أمام الحراك، والتي تحتاج إلى المتابعة الحثيثة. أنتقلت الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها إلى موقع ردة الفعل

1 يقصد الشعيبي بهذا التعبير الحديث عن الأعداد الكبيرة من الشباب الفلسطيني الذين يؤثرون عدم المشاركة لأسباب اللامبالاة أو عدم الثقة بالقدرة على التغيير.

ومحاولة الاستجابة لعدد يكاد يكون لا متناهي من القضايا التي يخلقها الاحتلال ودولة الاحتلال، إلى جانب الوقائع الجديدة في العالم العربي الأمر الذي ينذر بغياب القضية المركزية في الصراع بما هي قضية صراع وطني تحرري. بذات الوقت، فإن ضعف وتفكك الحراك يحول دون قدرته على امتلاك زمام المبادرة وطرح برنامج يتسم بالشمولية. ليس أدل على ذلك من تركيز الحراك على المهام الانية أو تصور أن المشكلة تكمن في الشعارات.

كما يشير عدد من القيادات الشبابية(**مها أبو هلال، زيد الشعيبي 2011**) فإن الشعارات الفضفاضة والغامضة للحراك الشبابي الفلسطيني هي أبرز معوقات صياغة استراتيجية ناجحة للحراك. بقدر ما تكمن أسباب هذا الغموض الشعاراتي في تشعب وتعقد المهمات –كما نلاحظ أدناه– فإن لها سببا ذاتيا ذو صلة وثيقة بالطبيعة التنظيمية الرخوة، إن لم نقل المفككة للحراك والنظر إليه كحراكات. إن الانقسام السياسي في المجتمع الفلسطيني والذي يمتد للشباب وحراكهم حول مواضيع التسوية السياسية، المفاوضات، أسباب الانقسام، وغيرها من المسائل السياسية(**انظر استطلاع "أوراد" المشار إليه أعلاه**) هو أحد أهم العوامل الموضوعية في هذا االصدد. ولكن ضعف وتفكك البنية التنظيمية للحراك بقى هو التحدي الأكثر جدية على هذا الصعيد. إن الحراك الشبابي هو استجابة منطقية لحالة الفراغ والتفريغ السياسي للمجتمع الفلسطيني، وهو بهذا المعنى وعاء تنظيمي أفقدته البنية التنظيمية المفككة قدرته على التعبئة والحشد لتغيير الواقع. يضاف إلى ذلك أن تقنيات الاتصال الحديثة تلعب دورا ذو حدين في البناء التنظيمي والتعبئة: إن الانطباع المغلوط بأن وسائط التواصل الاجتماعي كانت حاسمة في ثورات الوطن العربي خلق حالة من الإركان إلى هذه الوسائط باعتبارها عامل مستقل في حين أنها عامل مساعد إن توفرت الشروط البنيوية اللازمة لإطلاق عمليات التغيير. علاوة على زيادة منسوب هلامية التنظيم فإن وسائط الاتصال الاجتماعي باتت عنصرا يسهم في تشظي الحراك وتعدد عناوينه وخلق حالة من الارتباك في الاستجابة الشبابية له. بات من المألوف خلع صفة الحراك الشبابي على أي مجموعة فيس بوك، أو الدعوة إلى تحرك منفرد للاحتجاج دون عملية تنظيم وتخطيط وتشبيك عبر هذه الوسيلة الإلكترونية أو تلك.

* **على صعيد التحديات الموضوعية:** إن مظاهر الضعف الذاتي تقف عائقا أمام الفرصة السياسية المتاحة أمام الحراك الشبابي، من جهة، وتحد من قدرته على التغلب على المعيقات الموضوعية التي تعترض سبيل تحوله إلى تيار سياسي–اجتماعي شامل، من جهة أخرى. إن نجاح الحراك الشبابي في مسعاه لملء الفراغ الناجم عن التراجع الملحوظ في قدرة البنى السياسية القائمة –كما أسلفنا– وحالة الانغلاق السياسي على خيارات وطنية/سياسية ثبت عقمها –وهذين العاملين يمثلان الفرصة السياسية الموضوعية المتاحة أمام الحراك– هو رهن بقدرته على تطوير هذه الفرصة. إلا أن ثمة عدد

من المعيقات والتحديات الموضوعية التي تقيد هذا المسعى:

1- تنوع وتركيب المهمات التي يتبناها الحراك باعتبارها أجندته ومبرر وجوده. بالرغم من وجود غاية وطنية سياسية شاملة يأخذ هذا التركيب بعدين: أفقي يتعلق بتشعب مساحات الهموم الاجتماعية، السياسية، والمطلبية للتجمعات الفلسطينية المنتشرة جغرافيا في حيزات تتباين معطياتها السياسية والقانونية والمعيشية (في الوطن، بين أجزاء الوطن المقسم، بين الوطن والشتات، وبين ساحات الشتات). إن مهمات التصدي للاحتلال بكل تعبيراته تحتل الأولوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الاشتباك مع العنصرية المتصاعدة في فلسطين المحتلة عام 1948 يشكل محور الفعل السياسي في أوساط الفلسطينيين هناك. في ذات الوقت الذي يقع على كاهل الحراك في قطاع غزة التعاطي مع واقع الحصار والعدوان الإسرائيلي العسكري. من جهته فإن الحراك في الأقطار العربية المجاورة عليه التصدي لتراجع دور مؤسسات م.ت. ف والقيود والاعتبارات القانونية والسياسية للدولة المضيفة...وهكذا.

إن صياغة استراتيجية وأهداف جامعة في ظل هذا الواقع تصبح تحديا لا يسهل التعامل معه ويحتاج إلى قوة دافعة قادرة على تجميع الشباب الفلسطيني حول غاية نهائية. لقد شكلت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في السابق الهيكل التنظيمي لحركة سياسية واجتماعية واقتصادية فلسطينية فعالة وهو ما لم يعد قائما منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993، وذلك في تتويج لمرحلة التراجع والانقسام والضعف التي اعتورت هذا الهيكل عقب حرب لبنان 1982. إن أي جهد جدي وفعال لتشكيل حالة فعالة من الاحتجاج بهدف تغيير الواقع الفلسطيني سيكون عليه إيجاد مثل هذه الصيغة الهيكلية.

2- هيمنة البنى السياسية القائمة على الحيز السياسي العام وعلى المجال التنظيمي الهيكلي للحركة الوطنية بشقيها "الوطني والإسلامي". إن التناقض الظاهر بين التراجع الملموس للفصائل والأحزاب وبين قدرتها على المحافظة على هيمنتها السياسية يجد تفسيره في حالة المراوحة السياسية للمشروع الوطني التحرري وركود أو تراجع مساحة الفعل الكفاحي المصاحب له. تفتقد البنى السياسية المهيمنة إلى عنصر فاعلية الشباب، ليس أدل على ذلك من ما تؤكده كل استطلاعات الرأي في أوساط الشباب. إن هذه المعادلة تلخصها كلمات أحد قيادات الحراك الشبابي: "...فإن الشباب كانوا هم وقود وجنود جميع المراحل النضالية، وصول إلى المرحلة الحالية التي تتسم اما بالإقصاء، وإما بالعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية."(**الشعيبي و الأعرج 2012**) . إن دفاع هذه القوى عن مواردها ومكتسباتها في ظل الحالة الراهنة تضعها خطوة إلى الوراء مقارنة بالعمل المباشر والكفاحي

للحراك الشبابي. ينتج عن ذلك المشاركة الفصائلية المترددة في فعاليات الحراك والتي يرى قادة الحراك بأنها تأتي على خلفية محاولة الاحتواء والهيمنة، أو الإقصاء **(انظر البربار، أبو هلال، و الشعيبي 2011)**.

إن التداخل الموضوعي بين الحراك باعتباره شكل جديد من العمل الوطني/السياسي والاجتماعي وبين البنى القائمة قد أسهم في بروز بعض مظاهر الفئوية الحزبية في إطار الحراك مما يتناقض مع السمة الأساسية له. الملاحظة الجديرة بالمعالجة في هذا الشأن هي أن السقف السياسي للحراك الشبابي يبدو أعلى بكثير من السقف السياسي للبنى القائمة كون الأخيرة مرتبطة عضويا بمنظومة علاقات تجد مبرر وجودها الراهن باستمرار الوضع القائم وإعادة إنتاجه عبر تنويعات تتجنب المس بالتوازنات القائمة، بينما يجد الحراك مبرر وجوده وشرعية مسعاه تحديدا في تغيير الوضع القائم. في مثل هذه المعادلة الصعبة فإن سياسات الاحتجاج والاعتراض الشبابي ستدخل في تناقض جوهري مع البنى السياسية القائمة. إن ترافق هذه المعادلة مع مظاهر الاستقطاب الحزبي في الحراك سيحول دون تمكنه من إنشاء بنياته التنظيمية اللازمة للنهوض بهماته.

3- تناقض الحيز والجغرافيا: إن الانتشار الجغرافي لتجمعات الشعب الفلسطيني يشكل تحديا بنيويا اليوم كما كان منذ النكبة الفلسطينية في العام 1948. إلا أن هذا العامل المعيق يمكن أن يتحول إلى ميزة من حيث أنه يوسع حيز التأثير ويعين على تنويع أساليب العمل بشرط وجود استراتيجية وروابط تنظيمية تحول هذا التنوع إلى تيار موجه. يرتبط بذلك أن الحيز المتاح أمام الحراك في الساحة الرئيسية للمواجهة مع إسرائيل في فلسطين هو حيز يضيق بفعل هيمنة دولة الاحتلال على الحيز الحيوي للزمن وللفعل الفلسطيني المبادر. إن هذه الهيمنة إذا ما أضيفت إلى ضيق المساحة التنظيمية المتاحة أمام الحراك في ظل سيطرة البنى السياسية الفلسطينية القائمة يعدان تحديا يصعب تذليله.

(5): تقييم واستنتاجات

إن مدى إدراك الحراك الشبابي الفلسطيني لواقعه ومهماته هو المقدمة الأولى لتحوله إلى فعل جماعي منظم ومؤثر يمكن أن يشكل القوة الدافعة لحراك اجتماعي شامل. يتحتم، بهذا المعنى، على الحراك الشبابي رؤية البعد الحركي الاجتماعي في أهدافه وغاياته، أي شمولية الفعل المنظم للارتقاء بالحراك من حيث قدرته على تجسيد حالة يتماهى معها غالبية الشباب الفلسطيني. تظهر المراجعات أعلاه توفر درجة متقدمة من الإدراك الشبابي لطبيعة التحديات الوطنية/السياسية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده والشباب الفلسطيني بشكل خاص. إلا أن طرح أجندات كبرى تتعدى قدرة الحراك الشبابي في المرحلة الراهنة من تطور الحراك قد يكون لها

انعكاسات محبطة. هذا يتطلب أولا تحديد الأولويات: مواجهة الاحتلال أم انهاء الانقسام، المهمات الاقتصادية–الاجتماعية أم السياسية/الوطنية، أم إيجاد صيغ كفاحية تدمج بين هذه المهمات. هذه مهمة تتسم بالتعقيد وتتطلب فتح حوار شامل حول المهام الانية وتلك بعيدة المدى مع ممثلي الشباب الفلسطيني في كل أماكن تواجده. إن ذلك لا يبدو متاحا في ظل الواقع التنظيمي الراهن للحراك، فهو من التفكك التنظيمي بمكان مما يحول دون قدرته على طرح مقاربة استراتيجية شاملة للقضية الفلسطينية. هنا لا بد أن نشير إلى العلاقة الديالكتيكية بين تبني مثل هذه المقاربة وبين القدرة على الحشد والاحتجاج الكفاحي، إذ إن الحشد وتعبئة الموارد وكسب التحالفات الوطنية والعربية يتطلب بالضرورة طرح مقاربة برنامجية جاذبة، وبنفس الوقت فإن هذه المقاربة لن تكتسب قدرتها على العمل من دون تنظيم فعال.

المفارقة الملفتة هي أنه يتوفر للحراك الشبابي الفلسطيني العديد من مصادر القوة والموارد المتاحة التي تشكل روافد تمنح للحراك البيئة الكفاحية المواتية والعمق الجماهري الذي يحقق له الشرعية ويكسبه قدرة كبيرة على الحشد والتعبئة ومن ثم تعزيز شرعيته:

1- ثورات أو انتفاضات الشباب في العالم العربي: إن الإنجازات التاريخية التي تحققت للحراك الشبابي العربي في الأعوام الثلاثة الماضية من خلال المبادرة إلى والإسهام الفعال في التغيير السياسي الحاصل في أقطار الثورات العربية يقدم نموذجا ملهما للشباب الفلسطيني من حيث الفاعلية التنظيمية للتحرك الجماعي الذي مهد للثورات ولاحقا للفعل المباشر الذي كان حاسما في التغيير السياسي. بالرغم من وجود عدد من المنظمات الشبابية في كل بلد عربي إلا أن التنظيم العنكبوتي والتوافق على الهدف مكنا هذه القوى من الحشد والتنظيم والتأثير. ما من شك بأن شعور التمكين وسياسات الاشتباك مع الأنظمة أعادت المعنى الحقيقي للسياسة وجسدت قوة الشعب مقابل قوة السلطة المهيمنة، الأمر الذي ترك بصماته على الشباب الفلسطيني وزاد من جرأته في العمل المباشر. إن الدرس الأكثر أهمية هو أن قدرة أي شكل جديد للتنظيم السياسي على التأثير تعتمد على مقدار تحديه للأمر الواقع بهدف الإطاحة به، وعلى امتلاك الأدوات التنظيمية المناسبة والمرنة للحشد.

2- الفراغ السياسي في أوساط الشباب: أشرنا في هذه الورقة إلى هذه الملاحظة الهامة والتي يشكل جوهرها فرصة متاحة لكنها مشروطة للحراك الشبابي الفلسطيني. إن حقيقة تراجع قدرة البنى التنظيمية السياسية القائمة على استيعاب قطاعات واسعة من الشباب الفلسطيني لن تتحول إلى مورد متاح

للحراك إلا بشرط تقديم إطار تنظيمي قائم على الاستدخال لا على الإقصاء ويمكنه تبني برنامج ورفع شعارات قادرة على تشكيل رافعة تنظيمية شاملة بالمعنيين السياسي والاجتماعي.

3- وجود إرث تنظيمي متميز للحركة الطلابية والشبابية الفلسطينية: كما تلاحظ كتابات العديد من قادة الحراك فإن دور الشباب الفلسطيني في النضال الوطني وقيادة التحرك الشعبي ضد الاحتلال لا يمكن تجاهله. بالرغم من تراجع هذا الدور في العقدين الأخيرين، لأسباب عديدة، تظهر المتابعة المتأنية بأن وجود قوى سياسية وتنظيمية جادة وجاذبة يمكنه أن يعيد لهذا الدور مكانته. إن الإرث التنظيمي والنضالي للحركتين الطلابية والشبابية يشكل موردا هاما للحراك الشبابي للبناء عليه والإفادة من تجاربه.

4- الإعلام الداعم ووسائل التواصل الاجتماعي: تبدي وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية اهتماما استثنائيا بفاعليات وأنشطة الحراكات الشبابية في العالم العربي، وتأثيراتها على الشباب الفلسطيني. إن هذا الاهتمام يعود إلى المضامين الديمقراطية وطاقة التغيير التي يحملها الحراك الأمر الذي يمكن ومن المتاح استثماره لحشد الطاقات. يزيد من أهمية هذا المورد توفر وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة. من وجهة نظر بعض المحللين، لعبت هذه الوسائط دورا حاسما في تمكين القوى الشبابية من تنظيم وتوجيه حراكاتها التي أسهمت بقوة في التغيير السياسي في العالم العربي. إلا أنه لا ينبغي لنا المغالاة في دور هذه الوسائط، فهي أدوات لها دورها الفعال إذا ما توفرت عوامل النهوض الذاتي والموضوعي. تبقى الوسائل التقليدية (إن جاز التعبير) أي الاتصال المباشر والتنظيم الفعال هي الأساس الذي يصوغ أشكال العمل.

خاتمة

يفتقد الحراك الشبابي الفلسطيني حتى الان لهوية جامعة تشكل الأساس التنظيمي وسند الشرعية السياسية والجماهيرية. إن تذبذب العمل وتباين وتائره ولحاقه بالحدث عوضا عن المبادرة على أساس برنامجي يجعل من الحراك ظاهرة غير مستقرة ويظهره كجهد محض احتجاجي وليس كمشروع يراكم عناصر النهوض بثبات. ما لم يجر توحيد وحشد الطاقات عل هذا الأساس سيظل الحراك بلا هوية. هذا يتطلب أولا إطلاق حوار شامل ومنظم بين كل قوى الحراك حول استراتيجية وطنية وسياسية واجتماعية شاملة والاستناد عليها للبدء بصياغة تنظيمية للحراك تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- إعادة بناء الاتحادات والمنظمات الشبابية الفلسطينية (طلابية، شبابية، رياضية، فنية، وثقافية) على أساس قطاعي وجغرافي. - تشكيل هيئات شبابية تنسيقية لكل قطاع في كل تجمع جغرافي تفرز هيئات قيادية ،- تشكيل مجلس استشاري وهيئة تنفيذية من التقاء الهيئات القيادية لكل تجمع جغرافي.

– تعزيز الشرعية: عانت معظم (إن لم نقل كل) البنى السياسية والتنظيمية الفلسطينية من نقص في ديمقراطية بنيانها الداخلي وعلاقاتها بالمنظمات الجماهيرية التي شكلتها. إن الحراك الشبابي الفلسطيني هو في المقام الأول ظاهرة لصيقة بالديمقراطية من حيث انحيازه ورؤيته لمهماته، وهو ما يكسبه شرعية الوجود في المقام الأول. إلا أن هذه الشرعية لن تتعزز إلا من خلال ديمقراطية البناء التنظيمي الداخلي للحراك انسجاما مع المهمات والتحديات المطروحة أمامه. لن يصبح واضحا للعيان هذا البعد الديمقراطي إلا عبر انتخاب هيئات الحراك على كل المستويات. إن هذه المهمة تتطلب توسيع قاعدة المشاركة والانفتاح بين مكونات الحراك على الأسس التي اقترحناها أعلاه حتى تكون المخرجات التنظيمية شاملة، ديمقراطية، شرعية، وفعالة. هذه المكونات لن تكون موضع اختبار ما دام الحراك عبارة عن حراكات يعيش كل منها حيزه التنظيمي الخاص بعيدا عن تحدي الشرعية الديمقراطية المصاحب لتشكيل تنظيم شبابي فلسطيني جامع يشكل نموذجا لحركة اجتماعية عصرية تنهض بالقضية الوطنية الفلسطينية.

المراجع العربية

البربار، محمود. (2011). "تجربة الحراك الشعبي في قطاع غزة ومقترحات لتمكين الشباب واليات التواصل"، في: **مشروع التواصل الشبابي الفلسطيني**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع مؤسسة "هينرش بل" الألمانية

البرغوثي، أنس. (2012). " شعارات الحراك الشبابي الفلسطيني: تشتت في الرؤية أم إدراك لواقع معقد"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 23، عدد 90، صفحة 111

العمر، معن خليل. (2010). **الحركات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله–فلسطين

شاهين، خليل. (2012). "شباب فلسطينيون يكتبون تجربتهم الجديدة" ، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 23، عدد 90، صفحة 108

الشعيبي، زيد والأعرج،باسل. (2012). "الحراك الشبابي و "حزب الكنبة" الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 23، عدد 90، صفحة 117

مراد، رامي. (2012). **الحراك الشبابي السياسي والاجتماعي: تقييم ورؤى استشرافية**، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، http://www.maatpeace.org/node/3356

مشروع التواصل الشبابي الفلسطيني. (2011). **وقائع ورشة عمل "الشباب يتحدثون"**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع مؤسسة "هينرش بل" الألمانية

- معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" (2012). **الحراك الشبابي-التوجه السياسي-الوضع الداخلي-الانتخابات-المفاوضات-الربيع العربي، والاحتياجات والأولويات**، استطلاع رأي. تاريخ النشر 1 شباط 2012.

http://www.miftah.org/arabic/Docs/Reports/2012/Other/AWRAD010212.pdf

- مها أبو هلال، زيد الشعيبي. (2011). **تجربة الحراك الشبابي في الضفة الغربية**، في: **مشروع التواصل الشبابي الفلسطيني**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع مؤسسة "هينرش بل" الألمانية

المراجع الإنجليزية

Della Porta, Donatella. (2008). 'Comparative Analysis: case-based versus variable -based research', in: Donatella della Porta and Michael Keating (eds.). **Approaches and Methodologies in the Social Sciences: A Pluralist Perspective**, Cambridge University Press, Cambridge

Mayer N. Zald and John D. McCarthy. (1979). **The Dynamics of Social Movements,** Winthrop Publishers, Inc, Cambridge

Oberschall, Anthony. (1973). **Social Conflicts and Social Movements**, Prentice-Hall series in sociology, Englewood Cliff, USA

Tilly, Charles. (1978). **From Mobilization to Revolution**, Addison-Wesley Publishers . Co. U.S.A

Tilly, Charles and Sidney Tarrow. (2006). **Contentious Politics**, Paradigm Publisher, Boulder, Co, U.S.A